وضع محطات تنقية في جون الكويت

«البيئة البرلمانية»: لا توطين للمشاريع الصناعية في المنطقة الجنوبية إلا بعد دراسة شاملة

توجه هيئة الصناعة لتنويع مصادر الدخل لن يكون على حساب صحة المواطنين

النائبان الحويلة والعنزي أثناء الاجتماع

جانب من الحضور

هناك 58 مجرور مياه مربوطة ربطًا غير قانوني واللجنة ستتابع هذا الأمر

اتفاقية مع جامعة هارفرد لدراسة تلوث الجو وتعاون مع شركة ألمانية لإعادة تدوير النفايات

الانتهاء في مراحل متقدمة من مشروع بناء منطقة صناعية متكاملة بجميع الاحتياجات في «النعايم»

ناقشت لجنة البيئة البرلمانية خلال اجتماعها أمس توطين المشاريع الصناعية في المنطقة الجنوبية وتصنيفها والتهديدات البيئية لجون الكويت بحضور مديري الهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للبيئة وعدد من القياديين.

وأعلن مقرر اللجنة النائب د. محمد الحويلة، في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، اتفاق اللجنة والهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للبيئة على عدم توطين أي مشروع في المنطقة الجنوبية (الأحمدي والشعيبة ومينـاء عبدالله) إلا بعد انتهاء الدراسة البيئية الشاملة التي يقوم بها معهد الكويت للأبحاث العلمية.

وبين أن الاجتماع شهد نقاشًا موسعًا حول توطين المشاريع الصناعية في المنطقة الجنوبية وتصنيفها مؤكدًا أن توجه هيئة الصناعة لتنويع مصادر الدخل لن يكون على حساب صحة المواطنين.

وقال الحويلة إن «لدى هيئة البيئة تصورًا لمعالجة الوضع البيئي المتردي والتهديد البيئي للمياه الإقليمية في جون الكويت، مبينًا أنه سيتم تعزيز الميزانية التي طلبتها هيئة البيئة لوضع محطات تنقية في جون الكويت».

وأشار إلى وجود ٥٨ مجرور مياه مربوطة ربطًا غير قانوني مؤكدًا أن اللجنة ستتابع هذا الأمر متابعة خاصة مع هيئة البيئة لكي تتم معالجة الأمر بواسطة محطات تنقية المياه.

وأوضح أن هناك دراسة لعقد اتفاقية مع جامعة هارفرد لدراسة تلوث الجو بالإضافة إلى وجود تعاون مع شركة ألمانية لعمل مشاريع إعادة تدوير النفايات والاستفادة منها واتفاقية مع شركة هولندية على إجراء دراسة لتلوث المياه الجوفية.

وبين أن اللجنة ستعقد اجتماعًا آخر بعد انتهاء معهد الأبحاث من دراسته وستدعو إليه هيئتي البيئة والصناعة لمناقشة ما تنتهي إليه الدراسة مشددًا على أن حماية صحة المواطنين أولوية قصوى بالنسبة لنا.

وكشف الحويلة أنه تم الانتهاء في مراحل متقدمة من مشروع بناء منطقة صناعية متكاملة بجميع الاحتياجات في منطقة النعايم وذلك لمنع وقوع أي أمور تهدد الأمن البيئي في الكويت مبينًا أنه تم تسلم ٥٨ كيلو مترًا من مساحة المشروع التي تصل إلى ٩٨ كيلو مترًا.

وأوضح أن اللجنة ناقشت أيضا موضوع تدوير النفايات التي تؤثر على البيئة ومن المفترض أن تكون هناك مناطق مخصصة لتدوير النفايات وأن تستغل هذه النفايات استغلالا صحيحًا كتحويلها إلى طاقة.

وبين أن هذا الأمر يحتاج إلى موافقات من جهات كثيرة منها البلدية وهيئة الصناعة والهيئة العامة للبيئة مؤكدًا أن اللجنة مهتمة بهذا الأمر ودعت جميع الجهات إلى وضع تصور عاجل وسريع لتطبيق هذا الأمر خاصه بعد تعذر الحصول على مكان لتدوير النفايات في منطقه كبد.

مؤكداً أن جامعة الكويت لا تخلو من هذه التجاوزات

الرويعي: إحالة مزوري «الشهادات الوهمية» إلى النيابة خطوة إيجابية

الرويعي متحدثا بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة

أشاد أمين سر مجلس الأمة النائب د.عودة الرويعي بالجهود المبذولة لكشف الشهادات المزورة والبحوث العلمية وتحويل المتهمين إلى النيابة.

وأضاف الرويعي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن وسائل الإعلام طالعتنا امس بوجود مزورين وأشخاص يقومون بتسليم شهادات وهمية تم القبض عليهم وإحالتهم على التحقيق والنيابة.

وقال» نقف يدًا بيد لمكافحة مثل هذه الأمور ومع كل من يسعي لمحاربة كل ما هو غير سليم وغير صحيح لتطوير التعليم»

وأشار الرويعي إلى أن جامعة الكويت لا تخلو من التجاوزات وفيها الكثير من القضايا منها الاعتداء على الحقوق الملكية التي يتم التغاضي عنها مؤكدًا ضرورة محاربة مثل هذه الأمور لتطوير التعليم في الكويت.

من جانب آخر قال الرويعي إنه لم يكن يتمنى وجود سجال بينه وبين جمعية أعضاء هيئة التدريس خاصة في ظل وجود لوائح تنظيمية، وقال «أشكر أعضاء الجمعية الذين اتصلوا على مكتبي وطلبوا موعد مقابلة والتمس العذر ممن حاول ولم يحصل على موعد».

وأكد الرويعي أن السؤال الذي علقت عليه جمعية أعضاء هيئة التدريس كان موجها إلى وزير التربية وهو المعني بالرد عليه كما أنه سؤال برلماني طلب فيه استيضاح واستفسار وطلب معلومة وليس لجنة تحقيق وهذا ما كفله الشرع وهو عمل لائحي صحيح لا تشوبه شائبة.

واستغرب الرويعي بيان جمعية أعضاء التدريس الذي ذكر أن أسماء أعضاء لجنة الماجستير والدكتوراه هي حقوق ملكية فكرية لا يمكن التعدي عليها مشيرًا إلى أن رسالة الدكتوراه لا تعتبر ملكية فكرية وأن له حق الاطلاع على شهادة الدكتوراه وأعضاء اللجنة ونتائج البحث وإجراءاته والمراجع سواء في الماجستير أو الدكتوراه. وأشار إلى أن المادة 41 من لائحة تنظيم الابتعاث ومعيدي الجامعة تؤكد على تحمل الجامعة نفقات طبع رسالة وأبحاث المعيد بحد أقصى ٢٥٠ دينارًا أو ما يعادلها لدرجة الماجستير و٣٥٠ دينارًا أو ما يعادلها لدرجة الدكتوراه شريطة تسليم نسختين من الرسالة إلى القسم العلمي والمكتب الثقافي.

مستغرباً فتح الشركة أبوابها للوافدين لاستقدام الخدم

الصالح يطالب «الدرة» للعمالة المنزلية بوضع المواطن على رأس أولوياتها

خليل الصالح

طالب النائب خليل الصالح شركة الدرة للعمالة المنزلية بمنح الأولوية للمبية طلبات المواطنين في هذه المرحلة مستغربًا فتح الشركة أبوابها للوافدين لاستقدام الخدم ما ترتب عليه إرهاق المواطن بطوابير الانتظار.

وقال الصالح في تصريح صحفي امس إنه من غير المقبول في ظل أزمة العمالة وبعد طول انتظار لانطلاق خدمات الشركة المتعثرة، أن يدخل المواطن في دوامة أخرى بسبب مزاحمة الوافدين.

وأكد أن شركة الدرة انشئت من أجل إنهاء معاناة المواطنين من ارتفاع أسعار الخدم وليس لتجديد معاناتهم بطوابير الانتظار. ودعا الصالح الجهات المعنية الى الإيعاز لشركة الدرة بجعل أولوية الاستقدام للمبية حاجات المواطنين مشددًا على أن حل هذه الأزمة مسؤولية الحكومة وإنه ينتظر قرارًا عاجلا في هذا الشأن. وقال الصالح «على المسؤولين في شركة الدرة المبادرة بوضع المواطن على رأس أولوياتها، لا سيما وأن الشركة ولدت من رحم معاناة المواطنين من أزمة الخدم

لتخفيف الضغط عن مستشفى العدان

المطيري يقترح إنشاء مركز طبي لأمراض النساء والولادة بالأحمدي ومبارك الكبير

تقدم النائب ماجد المطيري باقتراح برغبة بإنشاء مركز طبي متكامل لأمراض النساء والولادة بمحافظتي الأحمدي ومبارك الكبير مع الأقسام المتخصصة مثل وحدة علاج العقم وأطفال الأنابيب ووحدة الكشف المبكر عن أمراض السرطان.

وجاء في اقتراحه:

تلتزم الحكومة بالعمل الدائم على الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية في البلاد مع توفير سبل الوصول بها إلى حد الكفاية وفقا لمستويات الأداء الطبي عالميًا، ومع ذلك يشهد الضغط الشديد بفعل الزيادة المتواصلة في أعداد المراجعين من المواطنين والوافدين وحتى الزائرين الأمر الذي يمثل ضغطا على الأبنية والقدرة الاستيعابية للمستشفيات في بعض التخصصات ومنها أمراض النساء والولادة ومن هذه المستشفيات مستشفى العدان الذي يخدم محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير وعدم توفر الغرف والرعاية المتكاملة أسوة بالمستشفيات الخاصة ولذلك نجد أن معظم المواطنين يلجؤون إلى المستشفيات الخاصة لتوفير الرعاية المتكاملة والغرف الخاصة. وتفاعلا مع أهمية توفير الرعاية الطبية لأمراض النساء والولادة فقد أصبح من اللازم العمل على زيادة القدرة الاستيعابية للمراكز الطبية والمستشفيات وصلا بها إلى المأمول منه وللتخفيف من المعاناة على المواطنين والاستغناء عن التكاليف الباهظة في المستشفيات الخاصة

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة بأن تلتزم وزارة الصحة بالتعاون مع الوزارات ذات الصلة بإنشاء مركز طبي متكامل لأمراض النساء والولادة بمحافظتي الأحمدي ومبارك الكبير مع الأقسام المتخصصة مثل وحدة علاج العقم وأطفال الأنابيب ووحدة الكشف المبكر عن أمراض السرطان. وكذلك إنشاء هذه الأقسام المتخصصة في جميع أقسام الولادة وأمراض النساء بالمستشفيات والمراكز الصحية للبلاد مع تزويدها بالخبراء والمتخصصين والكوادر الطبية المساعدة إضافة إلى التجهيزات الطبية والمعملية وما تحتاجه من أدوية وكل ما يلزم من سبل العلاج.

أكد أنها ليست غريبة على رئيس مجلس الأمة

الهرشاني يشيد بمبادرة الغانم دعوة السلطتين لبحث ملفات تتعلق بأمن الكويت

أطالب المواطنين بعدم الالتفات إلى من يريد إلهاء الناس بأمور ثانوية

حمد الهرشاني

أشاد رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية حمد الهرشاني بمبادرة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بدعوة السلطتين التنفيذية والتشريعية لبحث الملفات التي تهم مصلحة الكويت وأمنها واستقرارها.

وأكد الهرشاني في تصريح صحفي أن مثل هذه المبادرات ليست غريبة على الرئيس الغانم الذي سبق أن دعا إلى عقد اجتماعات مماثلة بين السلطتين بغرض بث الطمأنينة في نفوس الكويتيين ودحض الإشاعات وقطع الطريق على من يضمر السوء لهذا البلد الذي أنعم الله عليه بالخيرات وحباه بقائد حكيم يقود دومًا سفينة الكويت إلى مرافئ الاستقرار والأمان.

وقال إن الرئيس الغانم يتفاعل باستمرار مع نبض الشارع الكويتي ويستمد ذلك من قائد الإنسانية سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الذي يضع خبرته الدبلوماسية وحنكته السياسية في خدمة وطنه وأبناء الكويت، لافتًا إلى الدور الكبير الذي قام ويقوم به سمو الأمير في حفظ أمن الكويت من كل شائبة رغم أننا نعيش في إقليم تتلاطم أمواج فتنه، وتستعر نيران حربه.

وبين أن سمو الأمير القائد الملهم

علينا الامتثال إلى حكم القضاء وعدم إدخال البلاد في دوامة نحن في غنى عنها

جنّب الكويت الفتن والحروب وأطفأ النار التي اشتعلت حول محيطنا، مشددًا على ضرورة أن يقف أبناء الوطن سواء مواطنين أو نوابًا أو حكومة خلف صاحب السمو ليتسنى لنا عبور ما نمر به من ظروف إقليمية.

وطالب الهرشاني الكويتيين قاطبة بعدم الالتفات إلى من يريد إلهاء الناس بأمور ثانوية وخصوصًا من شغل الرأي العام لعشر سنوات عجاف لم نجن منها إلا البطولات الزائفة وتأخير المشاريع والتشكيك والاتهامات ومضيعة الوقت.

ودعا إلى احترام القانون والدستور والامتثال إلى حكم القضاء وعدم إدخال البلاد في دوامة نحن في غنى عنها وتمني توحيد الجهود لتحقيق تطلعات سمو الأمير بجعل الكويت مركزًا ماليًا وتجاريًا والتوجه نحو رؤية (كويت 2035) والتي وضع أسسها صاحب السمو في جولته الأخيرة إلى الصين من خلال استثمارات جبارة تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وإيجاد فرص عمل للكويتيين وتعزيز أمن الكويت